

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند 0,274 دينار

واصل سعر صرف الدينار استقراره مقابل الدولار أمس عند مستوى 0,274 دينار فيما استقر سعر صرف اليورو عند مستوى 0,393 دينار. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني أن سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني استقر عند مستوى 0,444 دينار فيما بقي سعر صرف الدين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار واستقر سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري عند مستوى 0,325 دينار.

المؤشر السعري
6278.7
بتغير قدره
+ 2.7
0.04%

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

بناء على السيولة والقيمة الرأسمالية «المباني» ضمن قائمة مؤشر «كويت 15» لسوق الكويت للأوراق المالية



مجمع الأفتينوز أبرز المشاريع العقارية المحلية وراء تميز «المباني»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية عن اختيار شركة المباني العقارية ضمن قائمة مؤشر «كويت 15» لقياس أداء السوق بناء على السيولة والقيمة السوقية للشركة، مما يؤكد على المكانة التي تحتلها الشركة في القطاع العقاري. وجاء اختيار شركة المباني العقارية ضمن المؤشر بناء على اختيار 50 شركة متداولة في السوق من حيث السيولة، ومن ثم تصنيف الشركات المختارة بحسب القيمة الرأسمالية، واختيار أعلى 15 شركة من حيث القيمة الرأسمالية لانضمامها إلى المؤشر، وتمثل شركات مؤشر «كويت 15» 65,7% من إجمالي رأسمال السوق و59,12% من إجمالي سيولة السوق.

وتمت القائمة بالإضافة إلى شركة المباني، كلا من بنك الكويت الوطني تلتها شركة «زين» ثم بيت التمويل الكويتي وبنك الخليج وبنك بوبيان والشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة والبنك الأهلي المتحد وبنك برقان وشركة مشاريع الكويت المباني وشركة أجلبتي وبنك الكويت الدولي ومجموعة الصناعات الوطنية القابضة

ثبتت وكالة ستاندر آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني تصنيفها طويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند A+، مع منحه نظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت أن هذا التصنيف يعكس نظرتها لموقع البنك الريادي في السوق المحلي ومستوى ربحيته المرتفع وقوة رسمته، بالإضافة إلى جودة أصوله وقوة مركزه المالي.

وأشارت «ستاندر آند بورز» إلى أنه بالرغم من أن سقف التصنيف الائتماني للبنك الوطني يحده تراجع البيئة الاقتصادية المحلية إلى جانب تطورات الأوضاع الإقليمية والمخاطر التي قد تنجم عن ذلك، إلا أن البنك مازال يتمتع بأداء تشغيلي قوي أظهر مناعة واضحة في وجهه تدهور البيئة الاقتصادية.

كما أن لديه سجلا حافلا ومستقرًا من الأداء المالي القوي، متوقعة أن يحافظ «الوطني» على هذا الأداء خلال المرحلة المقبلة مما يؤكد نظرتها المستقبلية المستقرة للبنك.

وقالت «ستاندر آند بورز» إن بنك الكويت الوطني يعد بنكا بمتابعي عالمية يقدم جميع الخدمات المصرفية، وهو الأكبر في الكويت ويحتل موقع الصدارة في جميع مجالات العمل المصرفي.

وأشارت الوكالة إلى أن «الوطني» يتمتع برسمة قوية ومعدل كفاية رأس المال لديه يتجاوز متوسطه

الأعلى في الشرق الأوسط.. وبفضل جودة أصول البنك المرتفعة «ستاندر آند بورز» تثبت تصنيف «الوطني» طويل الأجل عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة



«الوطني» سجل طويل ومستقر من الأداء المالي القوي

الأوسط من قبل «جلوبل فاينانس» و«يوروماني» و«ذي بانكر»، كما اختارته «جلوبال فاينانس» للمرة الثالثة على التوالي البنك الأكثر أمانا في العالم العربي، وأحد أكثر 50 بنكا أمانا في العالم.

ويملك «الوطني» أكبر شبكة فروع محلي تروبو على أكثر من 70 فرعا، بالإضافة إلى أكبر شبكة فروع خارجية تضم 175 فرعا ومكتبا تمثيلية وشركة تابعة تتواجد في 17 بلدا موزعة في أربع قارات حول العالم، من ضمنها 10 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السوق المحلي. وأفادت بأن جودة أصول بوبيان ورسلمته باتت أقرب إلى تلك التي يتمتع بها بنك الكويت الوطني، وهو ما يعزز أيضا من تصنيفات «الوطني».

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بين جميع بنوك المنطقة بإجماع وكالات التصنيف العالمية «موديز» و«ستاندر آند بورز» و«فيتش».

وقد حظي «الوطني» في العام 2010 بإجماع عالمي غير مسبوق على اختياره أفضل بنك في الشرق

للبنوك العالمية، وهو ما يدعم من تصنيفات «الوطني».

ورأت الوكالة العالمية أن بنك الكويت الوطني يتمتع بجهاز إداري قوي وخبير كما أن إستراتيجيته تتميز بمرورها في مواجهة البيئة التشغيلية المتغيرة، والتي نجح في تكيفها لحماية جودة أصوله ومستوى ربحيته، مشيرة إلى أن جودة أصول «الوطني» مرتفعة وقد أظهرت مناعة أفضل بكثير من نظرائه.

وأضافت أن تملك «الوطني» حصة تتجاوز 47% من بنك بوبيان من شأنه أن يعزز من موقعه في

البنك يتمتع بجهاز إداري قوي وإستراتيجية تميز بالمرونة في مواجهة البيئة التشغيلية المتغيرة



في دراسة لوزارة المالية حصلت عليها «الأنباء»

الاقتصاد الكويتي في 2012: انخفاض معدلات التضخم المحلي وهبوط أسعار النفط وتراجع فائض الموازنة العامة للدولة

في العام 2012 إلى نحو 4,5% كحد أقصى ونحو 3,2 كحد أدنى، ويأتي ذلك في ظل تنامي معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وان اختلفت التقديرات بين المؤسسات الدولية في حجم معدلات النمو في تلك المناطق.

ومن المتوقع أن يصاحب ارتفاع معدلات النمو تلك معدلات التضخم في معدلات التضخم ليتراوح ما بين 3 و4% خلال العامين المشار إليهما.

ومن المتوقع أيضا في العام 2012 أن ترتفع معدلات نمو التجارة العالمية ما بين 6% و7%.

ومن المتوقع أن تواصل أسعار السلع العالمية وخاصة البترول ارتفاعه في العام 2011 ليصل إلى ما بين 90 دولارا للبرميل (خام برنت) وحدود 101 دولار للبرميل، ولكن من المتوقع أن يخفض إلى متوسط 85 دولارا - 89 دولارا للبرميل في العام 2012 وذلك في ظل مجموعة من العوامل أهمها

ان ارتفاع أسعار البترول خلال العامين 2010 و2011 قد دفع معدلات التضخم لارتفاع ما دفع الدول إلى اتباع سياسات نقدية متحفظة حيث قام الاتحاد الأوروبي برفع أسعار الفوائد لمواجهة الضغوط التضخمية كما لجأت الصين أيضا إلى سياسة نقدية متشددة في ظل ارتفاع معدلات التضخم بها 4,2% مع ارتفاع مستويات الطلب الاستهلاكي المحلي، هذه العوامل من المتوقع أن تؤثر على حجم الطلب على المنتجات النفطية، ولكن تظل الأسعار العالمية للبترول رهينة بالتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن استمرار الاضطرابات بالمنطقة وخاصة في ليبيا وسورية قد يدفع الأسعار مرة أخرى لارتفاع ولكن تظل أقصى التوقعات لسعر البترول في العام 2012 في حدود 90 دولارا للبرميل كمتوسط للخام العالمي المتداول من مناطق مختلفة.

محمود ظاروني

في الولايات المتحدة معدلا ساليا وصل إلى 2,6% في عام 2009 كما وصلت معدلات الانكماش الاقتصادي في اليابان إلى 6,3% ونحو 4,1% في منطقة اليورو خلال نفس العام وهو ما انعكس على أسعار السلع، والتي شهدت انخفاضا في ظل تراجع مستويات الطلب العالمي نتيجة تلك الأزمة، حيث انخفض سعر النفط (خام برنت) من نحو 98 دولارا للبرميل في عام 2008 ليصل إلى نحو 62 دولارا للبرميل عام 2009، كما انخفضت أسعار السلع الغذائية وغيرها من المواد الخام الصناعية بنحو 25% خلال نفس الفترة.

وفي سبيل مواجهة الأزمة المالية العالمية لجأت الدولة المختلفة إلى ما يعرف بحزم الحفز المالي لمواجهة آثار الكساد الاقتصادي الذي تعرضت له نتيجة الأزمة المالية وقد ساعدت سياسات الحفز المالية تلك على التقليل من آثار الأزمة المالية وبدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من تلك الأزمة في العام 2010 ليشهد نموا موجيا بلغ 3,8% مدفوعا بارتفاع معدلات النمو الموجبة في الولايات المتحدة 2,9% واليابان 4,4% ومنطقة اليورو 1,7% والصين 10,3% وقد انعكست معدلات النمو الإيجابية على أسعار السلع العالمية مع تزايد مستويات الطلب ليصل برميل البترول إلى نحو 80 دولارا في العام 2010 كما شهدت أسعار السلع الغذائية وغيرها من السلع الصناعية ارتفاعات بمعدلات وصلت لنحو 11,7% ونحو 45% على الترتيب.

«آفاق النمو 2012/2011»

من المتوقع وفقا لعدد من التقارير الدولية التي أعدها صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات أن يشهد الاقتصاد العالمي ما يلي:

1 واستمرار معدلات الإيجابية في الارتفاع، إذ من المتوقع أن يصل معدل النمو هذا العام إلى نحو 3,2% على أقل تقدير ونحو 4,4% كحد أقصى، كما أنه من المتوقع أن تصل معدلات النمو



90 دولارا السعر المتوقع للبرميل النفط بنهاية 2011 ليتخطى إلى متوسط 85 - 89 دولارا بحلول 2012

اقتصاديا (أي نموا ساليا) بمعدل 2,3% انخفاضا من نمو موجب بلغ نحو 4% في العام 2007، إذ سجلت معدلات النمو

ازمة مالية دفعت معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم للانخفاض في العام 2009، فقد سجل الاقتصاد العالمي انكماشاً

الدولة وموازنتها العامة، وفيما يلي نص الدراسة: أظهرت الدراسة أن الاقتصاد العالمي شهد منذ العام 2008

العالمي خلال العام الحالي والمقبل ومدى تأثير ذلك على أسعار النفط العالمية وهو ما يؤثر طبيعياً الحال على مداخل

جدول يوضح التوقعات الخاصة بإداء الاقتصاد العالمي حتى عام 2012 وسي تأثيره على الاقتصاد الكويتي						
المؤشر الاقتصادي	2007	2008	2009	2010	2011	متوقع
معدل النمو الحقيقي (%)	3,9	1,5	2,3	3,8	3,2	3,2
العالم	1,9	0,0	2,6	2,9	2,9	2,5
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	1,2	6,3	4,0	1,0	1,8
اليابان	2,8	0,3	4,1	1,7	1,8	1,5
منطقة اليورو	14,2	9,6	9,2	10,3	9,0	8,7
الصين	7,5	4,5	5,6	3,3	3,3	4,2
أوروبا الشرقية	9,3	5,7	4,9	8,3	7,0	6,8
آسيا وإستراليا (ما عدا اليابان)	5,6	4,0	2,1	5,7	4,1	4,0
أمريكا اللاتينية	5,3	6,0	1,4	4,5	4,1	4,3
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7,2	6,9	0,7	4,2	4,6	5,5
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	3,4	4,9	1,6	3,0	3,6	3,3
معدل التضخم العالمي (%)	7,1	2,7	12,0	7,0	7,0	6,0
معدل نمو التجارة العالمية (%)	72,71	97,66	61,86	79,63	101,00	85,00
النفط (برنت/ دولار للبرميل)	11,2	5,1	25,6	44,5	28,0	10,7
المواد الخام الصناعية (معدل التغيير %)	30,9	28,3	20,4	11,7	30,3	12,1
الغذاء، المواد الغذائية والمشروبات (معدل التغيير %)	118	103	94	88	82	81
أسعار الصرف	1,47	1,39	1,33	1,36	1,3	1,3
الدولار الأمريكي/ الين						
اليورو/ الدولار الأمريكي						

4,4 الحد الأقصى

المتوقع لمعدل نمو

الاقتصاد العالمي

بنهاية 2011 و5,4%

بنهاية 2012

معدلات التضخم

تتراوح بين 3% و4%

ومعدلات التجارة

العالمية ستتمو

بنسبة 6% إلى

7% خلال العامين

2012/2011

أظهرت دراسة صادرة عن إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بوزارة المالية مدى الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الكويتي والاقتصاد العالمي، الأمر الذي يحتم ضرورة متابعة التطورات الاقتصادية ومدى تأثيرها على أسعار النفط كذلك لاعتماد الاقتصاد الكويتي على الواردات بصورة رئيسية.

وأشارت الدراسة إلى مجموعة من نقاط القوة والضعف التي الكويتي أو التي قد تؤثر عليها سلبا خلال عام 2012 المقبل، حيث تمثلت نقاط القوة في انخفاض أسعار السلع العالمية الغذائية والصناعية مما يعني انخفاضاً في تكلفة الاستيراد للمواد الغذائية وانخفاضاً في فاتورة الدعم بالموازنة.

أما الأمر الثاني من نقاط القوة فيتمثل في الانخفاض النسبي في معدلات التضخم المحلي ومن ثم التحسن في مستوى دخل المواطنين.

وحول نقاط الضعف التي قد تؤثر سلبا بحلول عام 2012 فتتمثل في انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض في مداخيل الدولة، فضلا عن انخفاض إيرادات الموازنة العامة ومن ثم فائض الموازنة العامة.

وأشارت الدراسة التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها والصادرة تحت عنوان «آفاق النمو الاقتصادي العالمي والاقتصاد الكويتي» إلى الأزمات المتتالية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ عام 2007/2008 بداية من أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والمحروقات لتنتهي الأزمة المالية العالمية وجميعها تآثر بها الاقتصاد الكويتي تأثيرا مباشرا نظرا لارتباطه الوثيق بالتطورات الاقتصادية الدولية باعتبارها من الدول المصدرة للنفط التي تعتمد عليه بشكل كبير كمصدر رئيسي للدخل القومي للدولة، وعلى ضوء ما سبق ذكره نستعرض الدراسة الحديثة آفاق النمو الاقتصادي